اقتصاد

خميس يفضح فساد قطاع التأمين.. ويحذّر:

التأمين أصيب بالشخصنة والمحسوبيات والعديد ممن كانوا قائمين عليه أصابوه في الصميم

| عبد الهادي شباط

لم يتأخر رد رئيس الحكومة عماد خميس طويلاً على أحد أسئلة الحاضرين خلال اجتماع العمل الخاص بقطاع التأمين أمس، حول الاهتمام الخاص والكبير من رئيس مجلس الوزراء بقطاع التأمين، موضحاً: «إنني مهتم بكل القطاعات الحكومية وربما أنكم ترون اهتمامي بالتأمين كونكم تعملون به فأنا أزور كل مؤسسات وقطاعات الدولة حتى مؤسسات الخضر والفواكه وحتى مزارعي البطاطا».

وخلال الاجتماع أكد رئيس الحكومة أن قطاع التأمين أصيب بالشخصنة والمحسوبيات والفساد «والعديد ممن كانوا قائمين على القطاع أصابوه في الصميم نتيجة شخصنة الأمور واستنزاف موارد الدولة وخاصة في موضوع التأمين الإلزامي الذي لم يخدم الدولة».

موضحاً أنه منذ عام ٢٠٠٩ كان لدى التأمين الإلزامي بين ٤-٥ مليارات ليرة بما يعادل ١٠٠ مليون دولار، تم وهب ٨٠ مليوناً منها لشركات القطاع الخاص الموجودة صورياً، مبيناً أن عطاءات الدولة التي عاش عليها بعض هذه الشركات لن تستمر إذا لم تحقق تنمية اقتصادية وأنه لا بد أن يحقق التأمين هدفه الحقيقي وأن يصل إلى مرحلة التألق عبر شقيه الاقتصادي والاجتماعي الخدمي الذي لا بد أن يلتقيا ويشكلوا رافعة حقيقية لقطاع التأمين والعملية التنموية.

وأشار إلى أنه يجب على القائمين على قطاع التأمين اليوم أن يملكوا رؤية واضحة وواسعة في عملهم وجميع الأدوات والطرق لتحقيق أهداف التأمين وأن يتمتعوا بصلاحية القائد الإداري الناجح والقائد المخطط والإستراتيجي لاستثمار المكونات البشرية في قطاع التأمين بالشكل الأمثل والصحيح.

كما بيّن أن العديد من الشركات في قطاع التأمين مارست فساداً مدقعاً و«خلال سنوات الأزمة وهو الوقت الذي كنا بأمس الحاجة إليها لم تقم بأي عمل أو إنجاز، وحتى في التأمين الإلزامي لم تكن تقدم المطلوب منها إلا عبر اللجوء للقضاء والمماطلة».

وأشار إلى أنه لا بد من دراسة واقع المؤسسة العامة السورية للتأمين وتحديد أين تكمن أهمية وجودها أكثر في عودتها إلى مقرها الأساسي في حمص بعد تحسن الأوضاع أو بقائها في دمشق «وسنحضر بعد العيد لاجتماع موسع لمجالس الإدارة لكل القائمين على قطاع التأمين بحيث يكون اجتماعاً مركزياً».

وطلب رئيس الحكومة من مدير عام السورية للتأمين تحضير خطة تدريب ذاتي وبرامج لتنفيذها خلال أيام وتقديمها لوزير المالية الذي سوف يشرف على تنفيذها ومتابعتها وخاصة أن عدد العاملين في المؤسسة بحدود ٨٥٠ موظفاً. كما اعتبر رئيس الحكومة أن معظم القائمين على قطاع التأمين ترهل ولعدة أسباب أهمها لجهة انتمائه للمؤسسة وغياب هدف المؤسسة لديه.

كما أبدى خميس دعمه للمديرين الجدد في التأمين لتصحيح واقع القطاع وأن عليهم أن يتمتعوا بالقوة والصلابة لتنفيذ مهام وأهداف التأمين دون أي محسوبيات أو أي اعتبارات أخرى، مبيناً أنه منذ تعيينهم تم تحريك قضايا منذ أكثر من ١٠ سنوات لدى هيئة الرقابة والتفتيش بهدف التشويش على عملهم وأدائهم، وأن الحكومة سوف تحمي مديريها الفاعلين والنشيطين، وسوف تراقبهم وتقيم أداءهم باستمرار.

كما طالب خميس تغيير وتعديل مجلس الإدارة لهيئة الإشراف على التأمين حتى يكون مجلساً قوياً وقادراً على تنفيذ مهامه على أكمل وجه. وأوضح أنه سوف يتم إعفاء وتبديل أي مدير غير كفوء أو غير قادر على القيام بمهامه وتحقيق أهداف المؤسسة التي يقودها.

وعن التأمين الإلزامي أكد أنه مع نهاية العام الحالي سوف يصبح هذا القطاع للمؤسسة العامة فقط من دون مشاركة الشركات الخاصة، مبيناً أن منحه للشركات الخاصة أمر غير مجد وأن على هذه الشركات التوجه نحو التأمين الاختياري وتطوير المنتجات التأمينية لديها منوهاً بأن هيئة الإشراف على التأمين كانت شريكاً لبعض شركات القطاع الخاص.

وفي موضوع التأمين الصحي بيّن خميس أنه يؤيد فكرة أن يكون هذا التأمين مستقلاً لكن من دون أن يكون هذا توجيهاً حيث لا بد من دراسة هذا التوجه ومعرفة مدى الجدوى منه.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح وزير المالية مأمون حمدان أنه بعد تغيير مديري السورية للتأمين وهيئة الإشراف على التأمين لا بد أن تنتهي معه المسائل الشخصية التي كان يعانيها قطاع التأمين وأنه مع وجود مديرين جدد حالياً لا بد من مراقبة العمل وتقديم الدعم الحكومي لدفع وتطوير آليات ومنظومة العمل في التأمين وتحقيق أهدافه.

وعن مسألة إعادة هيكلة القطاع بيّن الوزير أنه مع وجود انتشار واسع للمؤسسات والشركات العاملة في ميدان التأمين لا بد من الحد من هذا التناثر ومعرفة وتحديد الجهة المشرفة على هذا القطاع وهي هيئة الإشراف على التأمين ليكون عمل كل مكونات القطاع تعمل تحت مظلة الهيئة، والهيئة تحت مظلة وزارة المالية وأنه من غير المقبول استمرار التشتت في عمل التأمين ولا بد من وضوح حقيقة وقيمة التأمين في دعم الاقتصاد والعمل على تطويرها وتفعيلها.

كما بيّن الوزير أنه يتم بحث مقترح وجود معاون وزير لشؤون التأمين والمصارف في وزارة المالية للمتابعة الدائمة والمستمرة لعمل هذين القطاعين المهمين.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن مدير عام هيئة الإشراف على التأمين سامر العش أنه تم العمل على إعادة تموضع العلاقة للهيئة مع باقي القطاعات وأن ما يساعد على ذلك هو تعديل قانون التأمين الذي سيضع التصور النهائي لعمل قطاع التأمين وأن الاجتماع وضع النقاط على الحروف لتطوير قطاع التأمين وتلافي السلبيات السابقة كما وجه الاجتماع رسالة واضحة للقائمين على قطاع التأمين.

منوهاً بأن الهيئة لديها مهمة صعبة لكن لا بد أن تكون البوصلة واضحة لكل العاملين في السوق وهناك العديد من التوجهات التي كانت سائدة سابقاً في قطاع التأمين تم نقضها اليوم ولم يعد لها وجود وأن التركيز هو على الأعمال التنظيمية وتطوير القطاع، وهناك العديد من الإجراءات يتم العمل عليها حالياً.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مدير عام السورية للتأمين إياد زهراء أنه مع فكرة وجود كيان مستقل للتأمين الصحي وأنه في الأساس عند إنشاء مشروع التأمين الصحي طلب من المؤسسة العامة أن تقوم بالبدء بالإقلاع بهذا المشروع لمدة عام وكان هناك إعداد مرسوم لإحداث شركة للتأمين الصحي إلا أن سنوات الحرب فرضت ظروفاً لتأجيل هذا المشروع لكن لا بد أن ينتقل إلى مرحلة الاستقلالية التامة وهو ما سوف يشكل دعماً وتطويراً لعمل التأمين الصحي في البلد.

وأشار إلى أنه لا بد من تطوير العلاقات مع الدول والمنظمات العربية التي يمكن أن تساعد قطاع التأمين على تطوير عمله ولا بد من الاهتمام بالكوادر البشرية عبر زيادة التدريب والتأهيل وتأهيل جميع المفاصل العاملة في هذا القطاع وزيادة العلاقة والروابط الإيجابية بين الاتحادات في سورية مثل الاتحاد السوري لشركات التأمين وشركات إدارة النفقات وربط العلاقة بشكل إيجابي ومباشر مع شركات الإدارة وشركات التأمين مع هيئة الإشراف على التأمين لتكون قوة حقيقية للاقتصاد ولقطاع التأمين والانتقال به بطريقة سلسلة وإيجابية لأخذ دوره الحقيقي الداعم والرافع في الاقتصاد والمجتمع.

يشار إلى أن الاجتماع حدد الخطوات اللازمة للبدء بإحداث تغيير حقيقي في آليات العمل من خلال دراسة إعادة الهيكلية الإدارية الجزئية والشاملة لمكونات القطاع وخاصة المؤسسة العامة السورية للتأمين وهيئة الإشراف على التأمين لجهة تحقيق الهدف من هذه المكونات لبلوغ البعد الوطني الاقتصادي من العملية التأمينية بشكل عام.

واعتمد الحضور وضع مؤشرات علمية دقيقة لتقييم أداء العاملين والقائمين على المؤسسات التأمينية وتفعيل آلية الإشراف وفق مؤشرات علمية حقيقية ورؤية شاملة في هذا المجال ووضع خطة تسويقية وإعلامية شاملة لتنشيط قطاع التأمين ليكون أكثر وضوحاً وشفافية في التعامل مع السوق التأمينية بجميع مكوناتها.

وعن التأمين الصحي طلب المشاركون من المعنيين تقديم مذكرة تتضمن رؤية تطويرية لهذا القطاع المهم تتضمن دراسة وأثر أن يكون هذا القطاع كياناً مستقلاً أو يكون إحدى مديريات المؤسسة العامة السورية للتأمين.

وبينوا ضرورة وضع رؤى وإستراتيجيات للنهوض بهذا القطاع بعد الترهل الذي أصابه خلال السنوات الماضية، مؤكدين العزم على إحداث نقلة في هذا القطاع بكل مكوناته ليمارس الدور المنوط به في التنمية والاقتصاد الوطني، لافتين إلى ضرورة التنسيق والتشاور المستمر بين أركان العملية التأمينية للوصول إلى واقع أفضل من جميع النواحي ليكون قطاع التأمين داعماً حقيقياً في التصدي للحرب الاقتصادية على الشعب السوري.

وتمت دعوة القائمين على قطاع التأمين إلى تحمل مسؤولياتهم في تطوير هذا القطاع الحيوي بكل العناوين وتحقيق الهدف الاقتصادي والخدمي منه، مشيرين إلى ضرورة أن يتمتع القائمون على القطاع بالفكر الإداري الناجح والتخطيط المهني والاستثمار الأفضل للعناصر البشرية.

وتم خلال الاجتماع تشكيل مجموعة عمل للنظر بواقع معهد التأمين العربي والصرفيات التي تقوم فيه والتي أدت إلى تآكل ٤ ملايين دولار من رأسمال المساهمة الحكومية في المعهد إضافة إلى مناقشة واقع الاتحاد السوري لشركات التأمين وواقع عمل الشركات الخاصة.

➤ هيئة الإشراف على التأمين كانت شريكاً لبعض الشركات الخاصة

➤ التأمين الإلزامي يعود كاملاً إلى الحكومة مع نهاية العام

➤ دراسة تعيين معاون وزير لشؤون التأمين والمصارف في وزارة المالية

«شمرا» يدخل مضمار تأمين فرص العمل والبحث والتجارة الإلكترونية

| قصي المحمد

كشف مصدر مسؤول في وزارة الاتصالات والتقانة لـ«الوطن» عن إطلاق ثلاث خدمات إلكترونية جديدة اليوم (شمرا بازار- شمرا ناس- شمرا جوبز)، وهي ذات ميزة مهمة لمحرك البحث الوطني شمرا المصمم بأياد شبابية وطنية سورية، وذلك بهدف إغناء السوق الإلكترونية السورية بخدمات أفضل ولما له من أهمية كبيرة في ترسيخ فكرة التجارة الإلكترونية التي سيتم العمل على تطبيقها مستقبلاً.

وأضاف المصدر: «إنّ وزارة الاتصالات والتقانة تعمل بشكل مستمر على تحسين واقع الخدمات الإلكترونية من خلال تقديم الدعم لجميع المبادرات الوطنية التي تهدف إلى رفد السوق السورية بشيء جديد يخدم المواطن ويسهل عليه عمله وصولاً إلى غاياته المطلوبة.

ومن جانبه أكد معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شعيب في تصريح لـ«الوطن» أهمية الاتفاق الموقّع بين الوزارة وإدارة محرك البحث الوطني شمرة والتي تنبع من أن المشروع منجز ومبتكر بأيادي شباب سوريين، موضحاً أسس التعاون التي سيتم ترتيبها من خلال بنود التعاون والتي ستركز بشكل أساسي على أرشفة أسماء وعناوين الشركات السورية الموجودة في القطاعين العام والخاص المسجلة لدى مديرية الشركات في الوزارة.

وأضاف شعيب: إن دور إدارة محرك البحث شمرة سيعنى بالتسويق الإلكتروني والإعلان الدعائي لجميع المنتجات التي ترغب الشركات بالإعلان عنها، وذلك من خلال خدمة شمرا بازار، كما سيساعد ذلك على التقارب بين المنتج والمستهلك مباشرة.

وفي سياق متصل، أشار مدير التسويق في شركة شمرا عمار صبوح لـ«الوطن» إلى أن أهمية الدعم الحكومي لعملهم.

مشيراً إلى أنه سوف يتم عرض عدد كبير من السلع بشكل إلكتروني في سورية من أجل تحقيق نوع من الترابط ما بين البائع والمستهلك، كما يتم تحقيق نوع من التواصل ما بين السوريين حتى يتمكن كل مستخدم من تخزين بيانات خاص به مثل «فيس بوك» لتساعده هذه الخدمة على الحصول على فرص عمل، موضحاً أن بعض الخدمات موجهة لأصحاب الشركات وأصحاب الكفاءات العلمية والإدارية ولجميع الباحثين عن عمل على حد سواء حيث تهدف إلى إنشاء مجتمع عمل افتراضي على شبكة الإنترنت يتيح للشركات الباحثة عن الخبرات والكفاءات بأن تقوم بطرح فرص العمل لديها عبر هذه المنصة، وتتيح بالمقابل لمستخدمي شمرا الباحثين عن عمل أن يعاينوا الفرص المطروحة والتقدم إلكترونياً إلى هذه الوظائف.

وفد حكومي في طهران لتنفيذ عقود الخط الائتماني الثاني وإجراءات المتطابقات المالية للعقود المنفذة على الأول

| الوطن

بحث الأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء محمد العموري ومستشار النائب الأول للرئيس الإيراني رئيس لجنة تنمية العلاقات الاقتصادية بين إيران وسورية المهندس سعيد أوحدي في طهران أمس تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والخدمية بين البلدين وتذليل المعوقات أمام تنفيذ المشروعات الاقتصادية والتنموية المشتركة.

وبحسب تقرير نشرته سانا، قدم العموري تعازي رئيس مجلس الوزراء والحكومة السورية للقيادة الإيرانية بشهداء الاعتداءين الإرهابيين اللذين استهدفا مرقد مؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومقر مجلس الشورى يوم الأربعاء الماضي وقال: «إننا في صف واحد وخندق واحد نواجه الإرهاب وداعميه ولا خيار أمامنا إلا النصر»، مضيفاً: إن هذه الأعمال الإرهابية التي يستهدفون من خلالها الأبرياء هي دليل عجز ويأس الإرهابيين ومشغليهم أمام صمود الجيش العربي السوري ومحور المقاومة والحلفاء الذين يحققون انتصارات باهرة على الإرهاب، مشدداً على الاستمرار في محاربته حتى تطهير كامل الأراضي السورية منه.

كما تم بحث تفعيل الخط الائتماني الثاني السلعي والمباشرة بتنفيذ العقود ذات الصلة به وإجراءات المتطابقات المالية للعقود المنفذة على الخط الائتماني الأول، مع الأخذ بعين الاعتبار فرق سعر الصرف وفق ما ورد في محضر الاجتماعات الثنائية ومتابعة حل مشكلات العقود المتعثرة للشركات الأولية والتي قطعت الحكومة السورية شوطاً كبيراً في معالجتها.

وناقش الجانبان أيضاً إلغاء بعض العقود الموافق عليها التي لم يتم توريد بضاعتها وفق الاعتمادات المفتوحة لتحديد الرصيد النهائي للمبلغ المتبقي على الخط الائتماني الأول والاستفادة منه لعقود أخرى، مع دراسة الملاحظات والنص المقترح من مصرف تنمية الصادرات الإيراني ولجنة تنمية العلاقات الاقتصادية الإيرانية السورية حول المشكلات والمعوقات التي رافقت الخط الائتماني الأول وعقود مؤسسة التجارة الخارجية ليتم تلافيها عند تنفيذ الخط الائتماني الثاني.

كما تمت مناقشة لائحة الشركات الإيرانية المرشحة للتعاقد معها لتنفيذ الخط الائتماني الثاني وأكد الجانبان استمرار التعاون في مختلف المجالات ما يحقق مصلحة البلدين والشعبين الصديقين.

وندد العموري وأوحدي بالأعمال الإرهابية المدعومة غربياً وإقليمياً والتي تستهدف الأبرياء في سورية والعراق والمنطقة، مؤكدين العزم الراسخ لدى القيادتين السورية والإيرانية على الاستمرار بمحاربة الإرهاب حتى القضاء عليه تماماً.

وأكد العموري أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي في مختلف المجالات وقال: «نتطلع إلى إستراتيجية لعلاقات اقتصادية متماسكة ومستمرة والفرصة سانحة للارتقاء بالعلاقات الاقتصادية إلى الأفضل وهناك استثمارات نأمل العمل عليها».

من جانبه أكد أوحدي استمرار إيران في دعمها لسورية في حربها على الإرهاب في مختلف المجالات، منوهاً بالانتصارات التي تتحقق على الإرهاب والإرهابيين في سورية ومعربا عن ثقته بأن ثمرة دماء الشهداء والأبرياء الذين ارتقوا جراء الإرهاب ستكون النصر الحتمي لمحور المقاومة في كل الجبهات.

حضر جلسة المباحثات سفير سورية في طهران عدنان محمود والوفد المرافق.

كما بحث العموري مع معاون وزير الاقتصاد والمالية الإيراني فرهاد زركري بحضور السفير محمود الآليات التنفيذية للعقود وللاتفاقات الاقتصادية الموقعة بين البلدين في مختلف المجالات وسبل تعزيز التعاون الاقتصادي ما يتناسب مع حجم متطلبات وتحديات المرحلة الراهنة.

وقال العموري: إن «الحكومة السورية حريصة كل الحرص على تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين البلدين والارتقاء به إلى أعلى المستويات، ونحن جادون فيما يتعلق بالاستثمارات ونتطلع لكي نرى العقود والمشروعات التي تم التوقيع عليها منتجة ومثمرة من خلال تضافر الجهود المشتركة لأن الجانب الاقتصادي يلعب دوراً مهماً ومصيرياً في الحرب التي تتعرض لها سورية».

من جانبه أكد زركري استمرار إيران في دعمها لسورية حتى تحقيق النصر النهائي على الإرهاب وقال: إن «التعاون الاقتصادي يعزز صمود الشعب السوري في محاربة الإرهاب».

وشدد الجانبان على الاستمرار في التعاون والعمل المشترك وصولاً إلى أفضل النتائج المرجوة ما يحقق تطلعات الجانبين بهذا المجال ونددا بالأعمال الإرهابية التي تستهدف الأبرياء وأكدا العزم الجاد المشترك في محاربة الإرهاب حتى تحقيق النصر الكامل عليه.

وزير السياحة يجول على مطاعم دمشق على خلفية شكاوى «تسالي رمضان»

يازجي لـ«الوطن»: إغلاق للمنشآت غير الملتزمة بالشروط

| محمد راكان مصطفى

في إطار متابعة وزارة السياحة لجولاتها الرقابية على المنشآت السياحية قام وزير السياحة بشر يازجي بجولة ميدانية على بعض منشآت الإطعام في مناطق المالكي والمزة بمدينة دمشق وضاحية قدسيا بريف المدينة بمستوى نجمتين إلى أربع نجوم وخاصة الجديدة وذلك للتأكد من جودة الخدمات المقدمة والالتزام بالأسعار والإعلان عنها إلى جانب النظافة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين يازجي أن هذه الجولة جاءت على خلفية شكاوى مواطنين من الخدمات التي تقدم في بعض منشآت الطعام من دون طلب كتسالي رمضان، إلى جانب التأكد من تقيد المنشآت بالأسعار والنظافة وطريقة الإعلان عن الأسعار، لافتاً إلى وجود بعض المخالفات وحالات إغلاق للمنشآت غير الملتزمة بالشروط الصحية.

وأشار الوزير إلى ظهور حالة من المنافسة بين المنشآت عبر تقديم البرامج والأسعار بهدف استقطاب الزبائن ما انعكس بشكل إيجابي على الأسعار وبالفائدة على المواطنين ورفع مستوى الخدمة المقدمة، لافتاً إلى حالة الرضى التي لمست عند المواطنين الذين تم لقاؤهم في هذه المنشآت لجهة الأسعار وجودة الخدمة التي تخللها بعض الشكوى.

لافتاً إلى أن هذه المنشآت مخصصة لذوي الدخل المحدود لجهة النشاطات والخدمات، مشيراً إلى افتتاح عدد كبير من المنشآت السياحية، وهذا دليل على التعافي وأن نسبة الضبوط والمخالفات أقل بنسبة أكثر من ٢٠ بالمئة عن العام الماضي، وهناك بعض الإغلاقات للمنشآت التي كانت غير ملتزمة بالضوابط الصحية ما يؤكد أن القرارات التي أصدرتها وزارة السياحة خلال الفترة الماضية سواء فيما يخص الأسعار أم تصنيف المنشآت السياحية كان لها دور كبير في رفع ثقافة ومستوى المنشآت السياحية عن الفترة الماضية.

وأكد يازجي وجود ارتقاء واضح بمستوى الخدمات التي تقدمها المنشآت الجديدة ما يؤكد أن قرارات الوزارة سواء فيما يخص الأسعار أم تصنيف المنشآت السياحية كان لها دور كبير في رفع ثقافة ومستوى المنشآت السياحية.

وأكد يازجي أنه تم خلال الجولة لحظ الخدمات ونظافة المطابخ والتأكد من أن المواد ضمن الصلاحيات المقبولة الواردة في قرارات الوزارة التي تم التشدد عليها بصورة دورية، مشيراً إلى أنه تم إلزام الفنادق بتعيين موظفي الاستقبال من خريجي المعاهد الفندقية، كما أنه من معايير الجودة في حال كان أكثر من ٥٠ بالمئة من العمال من خريجي المعاهد الفندقية والسياحية تحصل على تصنيف أعلى، مشدداً: أن أي منشأة تخالف في مجال الخدمات والجودة سوف يتم إلزام عمالها باتباع دورة في مديرية التدريب والتأهيل في هيئة التدريب السياحي.

وأعلن الوزير في نهاية حديثه عن جولات قادمة في مناطق مختلفة في دمشق وريفها كدمشق القديمة ومنطقة الربوة.

الجدير بالذكر أنه منذ بداية شهر رمضان المبارك تم تنظيم ما يقارب الـ٤٠ ضبطاً بحق عدد من المنشآت التي تقدم تسالي رمضان من دون رغبة الزبون وكانت نسبة الضبوط في هذا العام منخفضة بنسبة ٢٢ بالمئة عن العام الماضي.